

السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات العربية

مصطفى كمال

باحث مساعد بمركز الأهرام للدراسات

السياسية والاستراتيجية

والعواقب الكبيرة التي تواجه المنطقة حال استمرار الأزمات بدون حلول تناسب جميع الأطراف.

أولاً: محددات السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات في الدول العربية

ثمة عدة من المحددات التي تحكم السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات في المنطقة فهي ليست ناتجة عن أهداف وتطلعات لتحقيق مصالح خاصة ومتعلقة بالدور المصري على المستوى الإقليمي والدولي بل إنها ناتجة أيضاً من محددات أخرى أولها تأثير الأزمات في المنطقة العربية على الأمن القومي المصري خاصة فيما يتعلق بالتهديدات الخارجية التي تواجه المنطقة ككل والمحدد الثاني هو الدور التاريخي المصري تجاه الدول العربية والتي لا تستطيع مصر التخلي عنه أو إهماله بأي شكل من الأشكال، وهذه المحددات كونت ضغوطاً كبيرة على السياسة الخارجية المصرية لضرورة إيجاد حلول لإنهاء الصراعات والأزمات في المنطقة العربية، حيث بات على مصر أن تلعب دوراً كبيراً تجاه المساهمة الفعالة والواقعية نحو تحقيق الاستقرار وإنهاء حالة الصراع الذي نتج عن عوامل داخلية وخارجية خاصة بهذه الدول.

فضلاً عن تبني مصر مواقف تحد من التواجد العسكري الأجنبي في المنطقة وحل الأزمات العربية على نطاق عربي خاص من أجل تحقيق الاستقرار والتوازن في المنطقة العربية التي أصبحت مسرحاً للعمليات والتنافس بين القوى الدولية، خاصة في الوقت الذي تشهد فيه العلاقات الدبلوماسية المصرية عدة توترات مع الأطراف الإقليمية الرئيسية الفاعلة في الصراعات في المنطقة خاصة إيران وتركيا فالعلاقات

تعد مصر من الفاعلين الأساسيين في منطقة الشرق الأوسط بما تمتلكه من أبعاد تمكنها من لعب هذا الدور على المستويين الإقليمي والدولي، حيث تمتلك القوة والمكانة والموقع الجغرافي والدور التاريخي للعب دور رئيسي في هذه المنطقة خاصة تجاه أزمات وإشكاليات الصراعات داخل الدول العربية لاسيما الأزمة السورية واليمنية والليبية، ورغم هذه المكانة إلا أن ثمة تغيرات كبيرة بسبب ما أطلق عليه ثورات الربيع العربي التي بدأت في نهاية ٢٠١٠ بتونس وانتقلت إلى مصر وسوريا وليبيا واليمن، والتي فرضت شكلاً جديداً للسياسة الخارجية المصرية ورسمت لها أطراً خاصة تتناسب مع المتغيرات الجديدة والطارئة التي فرضت تحدياً على السياسة الخارجية المصرية من خلال المحافظة على دورها كفاعل مهم في هذه المنطقة.

إن أبعاد الأزمات التي ضربت دول المنطقة العربية باتت تشكل خطراً على المنطقة ككل فالأزمة في سوريا وإطالة أمد الصراع هناك الذي بدأ منذ ٢٠١١ بات هو العائق الأكبر والأهم للسياسة الخارجية المصرية، وذلك بسبب التعقيدات التي مرت بها الأزمة واستمرت بدون حلول واقعية ملموسة فضلاً عن زيادة حدة الصراع هناك مع زيادة وجود أطراف خارجية ودولية تسهم في تأجيج الصراع الأمر الذي يدفع تكلفته الشعب السوري، هذا بالإضافة إلى الأزمات الأخرى في كل من اليمن وليبيا، فإن كلا الأزميتين تؤثران بالضرورة على دول الشرق الأوسط خاصة مصر ويفرضان عليها دوراً كبيراً لإيجاد الحلول المناسبة، الأمر الذي يفرض على مصر توسيع الدور الذي تلعبه مؤسستها الخاصة بالسياسة الخارجية لكي تتناسب مع حجم هذه التحديات والأزمات

توجهات السياسة الخارجية المصرية

ومع تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي مقاليد السلطة المصرية نأت الدبلوماسية المصرية بنفسها عن الانخراط بقوة في الملف السوري، وأخذت تراقب الوضع وتدرس مواقف أطراف الصراع الحلفاء منهم والأعداء، خصوصاً مع تنامي الدور التركي في هذا الوقت وسيطرتها بشكل كبير مع إيران على الكثير من الملفات المتعلقة بالأزمة السورية، واستفادت مصر من ذلك الموقف الحذر لأن حذرهما مكنها من تحقيق مكاسب نوعية، وقلل درجة عداواتها، وتحوّلت إلى وجه مقبول، أو غير مرفوض على الأقل، من جانب قوى كثيرة وفاعلة في الأزمة. وبعدها ولدت بعض المبادئ التي سرعان ما أصبحت محددات مميزة للسياسة الخارجية تجاه الصراعات في المنطقة العربية، خاصة الصراع في الأزمة السورية حيث أعلن الرئيس السيسي في أكثر من خطاب له ثوابت السياسة المصرية تجاه القضية السورية وهي أولاً، وحدة الأراضي السورية والتصدي لمحاولة تقسيمها، ثانياً، رفض الحلول العسكرية ليهذا الصراع، ثالثاً، سلامة وحماية المصريين العاملين بالأراضي السورية، رابعاً، إنهاء معاناة الشعب السوري جراء الصراع الدامي في سوريا، ورغم هذه المحددات والثوابت إلا إنها لم تمنع مسارات تحرك مصرية مختلفة من أجل الحفاظ على الأمن القومي المصري وفي جزء منه الأمن القومي السوري والعربي.

وتبلورت هذه التحركات عندما تهيأت الظروف للعب دور وسيط في الأزمة السورية فلم تجد روسيا، وهي فاعل أساسي في الأراضي السورية، والولايات المتحدة وهي فاعل ثان، ولكل منهما حلفاء، غير مصر للعب هذا الدور الأمر الذي بدا واقعاً حقيقياً عندما نضج الاتجاه الرامي إلى التهدئة، وبالفعل نجحت القاهرة في ٢٢ يوليو ٢٠١٧ في الوساطة وتوقيع اتفاق هدنة في الغوطة الشرقية بالتنسيق مع الجانب الروسي، وتضمن الاتفاق وقف جميع أنواع العمليات القتالية من قبل الجيش السوري وقوات المعارضة، وبعدها تم الإعلان عن هدنة ثانية في شمالي حمص دخلت حيز التنفيذ في ٣ أغسطس ٢٠١٧، ولم يشملا اتفاقاً حمص والغوطة الشرقية تنظيماً جهة النصرة وفيلق الرحمن بسبب رفض مصر التعامل مع أي تنظيمات متطرفة مدعومة من قوى إقليمية، وبذلك تعد سوريا مفتاح حقيقي للدور الإقليمي لمصر، والنجاح في الوساطة يمكن أن يكون مقدمة لأدوار أخرى أكثر أهمية في المنطقة بالتنسيق مع قوى إقليمية ودولية على حساب الدور التركي أو الإيراني الذي فشل حتى الآن في تهدئة الأوضاع على الأرض.

الدبلوماسية مقطوعة مع الأولى لعدة اعتبارات تتعلق بالأمن القومي المصري وتكاد تكون مجمدة مع الثانية عقب التوترات التي نشبت بين البلدين بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

ثانياً: السياسات المصرية تجاه الأزمات العربية

١ - الأزمة السورية:

تبلور الموقف المصري تجاه الأزمة السورية بعد مرور عدة شهور على بداية الصراع في سوريا، وتمثل الموقف المصري في رفض الحلول الأمنية للأزمة السورية، والتأكيد على ضرورة التمسك بالحل السلمي وإيجاد مخرج سياسي مبني على حوار وطني شامل يضم كافة الأطراف والقوى السياسية السورية، هذا بالإضافة إلى رفض مبدأ تدويل الأزمة، ويتصف هذا الموقف بأنه الأضعف بين مواقف القوى الإقليمية والدولية تجاه الأزمة السورية، الأمر الذي يرهن على تراجع وانحسار الدور المصري لحساب قوى عربية أخرى مثل قطر والمملكة العربية السعودية، ولم يستمر هذا الموقف كثيراً خاصة بعد وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة حيث اندفعت الأخيرة إلى الانحياز التام لمواقف القوى الإقليمية المناهضة للنظام السوري خاصة تركيا وقطر.

ورغم هذا الانحياز إلا أن جماعة الإخوان متمثلة في الرئيس الأسبق محمد مرسي قد أشاد بدور كل من روسيا وإيران في حل الأزمة السورية، واستمرت سلطة الإخوان في الانحياز لموقفها إلى أن هاجم الرئيس الأسبق مرسي النظام السوري في كلمته بمؤتمر نصر سوريا الذي عقد بإستاد القاهرة الدولي يونيو ٢٠١٣، وقرر قطع العلاقات الدبلوماسية مع سوريا بما في ذلك إغلاق السفارة السورية في القاهرة وسحب القائم بالأعمال المصري من دمشق، كما دعا الرئيس مرسي إلى ضرورة الجهاد في سوريا وبهذا الانحياز والموقف المناوئ للنظام السوري وضعت مصر آنذاك في الصف بجوار كل من قطر والسعودية وتركيا المدعّم لقوى المعارضة السورية في وجه النظام السوري.

هذا وقد تغير الموقف المصري تجاه الأزمة السورية بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ التي أطاحت بحكم جماعة الإخوان المسلمين من السلطة، وبرز هذا التغير مع تولي الرئيس السابق عدلي منصور مقاليد الحكم في مصر، وتمثل هذا التغير في استمرار التنسيق الدبلوماسي بين كل من مصر وسوريا على المستوى القسلي، علاوة على اتخاذ مصر موقفاً مشرفاً متسقاً مع الثوابت التاريخية للخارجية المصرية من خلال معارضة تهديدات الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية ضد سوريا على إثر المزاعم المتعلقة باستخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية.

منصور في اليمن والتي أطلق عليها عاصفة الحزم، وأعلنت مصر دعمها الكامل ومشاركتها في الحملة العسكرية التي تكونت من دول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب مصر والمغرب والسودان والأردن، في ظل تأييد دولي من قبل مجلس الأمن وترجع أهداف المشاركة المصرية في عاصفة الحزم إلى هدفين أساسيين، الأول التأكيد على الموقف المصري بأن أمن الخليج العربي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي المصري، وهو ما يتعزز بمساندة المملكة العربية السعودية في حملتها، والهدف الآخر يتعلق بتأمين المصالح المصرية في مضيق باب المندب تحوفاً من تغير الأوضاع في اليمن الأمر الذي قد يؤثر على قناة السويس ومسار الملاحة في البحر المتوسط.

• الالتزام بالمبادرة الخليجية حيث أكدت مصر عبر وزارة خارجيتها على ضرورة التزام أطراف الصراع في اليمن بالحل السياسي المبني على أساس المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالأزمة، حيث عبرت مصر عن موقفها من الأزمة وفقاً لعدد من المحددات وأولها ضرورة الالتزام بالعودة إلى السلطة الشرعية وأسس الحوار لتحقيق مصالح المجتمع اليمني وتحقيق الاستقرار السياسي والالتزام بخارطة الطريق والانتقال السلمي للسلطة.

أما عن مستقبل السياسة الخارجية المصرية تجاه الأزمة اليمنية فلا يوجد خيارات متاحة لحل الأزمة الجارية غير الحل السياسي واللجوء إلى الحوار، وفي ظل تمسك أطراف الصراع بمصالحهم وتمسك الميليشيات المسلحة بعدم التنازل عن استخدام القوة المسلحة يبقى الخيار السياسي صعب المنال مع تعقد الأزمة خاصة بعد مقتل علي عبدالله صالح، الأمر الذي يصعب التكهن بسيناريوهات المستقبل للأزمة، ورغم ذلك فإنه يمكن وضع سيناريوهات للسياسة الخارجية المصرية تجاه الأزمة اليمنية، وتتوقف هذه السيناريوهات على عدة عوامل أبرزها وجود حلول واقعية من القوى الإقليمية والدولية والأطراف الداخلية من ناحية، ومدى استمرارية جودة العلاقات المصرية الخليجية في الفترة المقبلة وتمثل السيناريوهات المصرية فيما يلي:-

١. استمرار الدعم المصري للموقف الخليجي تجاه الأزمة اليمنية ويتوقف ذلك على مدى استمرارية العلاقات المصرية السعودية والخليجية ومدى قدرة الأطراف اليمنية في الداخل على فرض سيطرتها على الأرض أو مدى قدرتها من تحقيق توافق ينهي الأزمة.

٢. التقارب المصري الحوثي وقد يبدو أن هذا السيناريو بعيداً في الوقت الراهن وفي المستقبل القريب بسبب

وفيا يتعلق بمستقبل السياسة الخارجية تجاه الأزمة السورية فما هو متفق عليه أن مصر لم ولن تتخلى عن سوريا مهما كانت التحديات ومهما كانت الأوضاع التي سوف تؤول إليها الأزمة السورية سواء في نجاح الحل السلمي والسياسي، أو مع سيناريوهات التقسيم الكارثية، أو من خلال سيناريو إطالة الأمد باستمرار الوضع الحالي، حيث يحكم العلاقات المصرية- السورية عدد من الثوابت أولها التأييد المطلق لحل الأزمة بشكل سياسي سلمي بعيداً عن الحرب وإراقة الدماء السورية، وهو أمر يصعب من الناحية الواقعية حدوثه في ظل إخفاق كافة المفاوضات والمبادرات المتكررة في تحقيق أي تفاهات من شأنها تهدئة الأوضاع بين النظام السوري وفصائل المعارضة، الأمر الذي يؤكد بأن أي حل للأزمة السورية يتطلب تفاهماً إقليمياً لاسيما بين تركيا والمملكة العربية السعودية وإيران مع دعم القوى الدولية شريطة تحجيم تدخلاتها العسكرية.

٢ - الأزمة اليمنية

على عكس الوتيرة المتغيرة التي اتسمت بها السياسة الخارجية المصرية تجاه الأزمة السورية والتي تسبب في بعض الأحيان توترات مع بعض من دول الخليج إزاء معارضة مصر بعض القرارات الدولية تجاه الأزمة السورية فإن الموقف المصري تجاه الأزمة اليمنية يتسم بالثبات منذ بداية الأزمة واندلاع الصراع هناك، وذلك لما تمثله اليمن من أهمية للأمن القومي الخليجي والمصري، وبالتالي فإن محددات التعامل المصري مع الأزمة اليمنية يتحدد في النقاط الآتية:-

• الدعم السياسي لسلطة الرئيس عبد ربه منصور هادي حيث أكدت وزارة الخارجية المصرية في أكثر من بيان على لسان المتحدث الرسمي لديها بأن مصر تدعم المؤسسات الشرعية ورموز الدولة في اليمن، كما شددت الخارجية على ضرورة التزام جميع الأطراف بسبل الحوار والحل السلمي والالتزام بالمبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار الوطني واتفاقية السلم والشراكة والوطنية وقرارات مجلس الأمن، ومثل قرار إغلاق السفارة المصرية في صنعاء بعدما سيطرت قوات الحوثي عليها في ٢٣ فبراير ٢٠١٥، وإعادة فتحها في عدن بعدما اتخذها الرئيس عبد ربه منصور مقرّاً له، ويعد هذا أبرز مظاهر الدعم السياسي المصري لسلطة الرئيس عبد ربه منصور.

• دعم العمليات العسكرية في اليمن، حيث أعلنت مصر منذ اللحظة الأولى دعمها للعمليات العسكرية في اليمن بعد إعلان المملكة العربية السعودية توجيه عمليات عسكرية ضد معقل قوات الحوثيين، ودعمها لشرعية الرئيس عبد ربه

طرق، وساعدت الضربات الجوية المصرية الأخيرة على درنة في تمديد نفوذ حفتر وتواجده العسكري داخل ليبيا، وهي الضربات التي تلاها إعلان تحرير مدينة بنغازي بفترة قليلة. وبالتالي، لا يمكن فصل تحرك مصر في الشق الأمني الخاص بمصالحها في ليبيا عن الأداة الأساسية التي تعتمد مصر عليها في هذا الشأن، المشير خليفة حفتر.

ويرجع هذا التدخل لعدة أسباب أولها أنه جاء في حالة الدفاع عن الأمن القومي المصري حتى وإن كان خارج حدودها فلا يمكن التغاضي عن التدخل العسكري سواء تجاه ليبيا أو غيرها، الأمر الثاني هو رفع الروح المعنوية لدى الشعب المصري والرأي العام والأخذ بالتأثر من الإرهابيين منفذي عملية ذبح ٢١ مصري من العاملين بليبيا، ويرتكز الدور المصري تجاه الأزمة الليبية على ثلاثة أنواع من المصالح النوع الأول هو المصالح الأمنية، وهي تتقاطع مباشرة مع واقع الصراع السياسي داخل ليبيا وما يرتبط به من قضايا مكافحة الإرهاب والتطرف. والنوع الثاني هو المصالح الاقتصادية، سواء كانت العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين بالإضافة إلى أن مصر تعتمد على ليبيا كمصدر استراتيجي للنفط، والنوع الثالث من المصالح هي التفاعلات الدولية والإقليمية التي تحرص مصر أن تكون جزءاً منها لما تقدمه لثقل مصر الإقليمي والدولي، وانطلاقاً من هذه المرتكزات تعمل مصر على مستويات عدة تجاه الأزمة الليبية فالمستوى الأول يتعلق بالشق الأمني سواء بتأمين المناطق الحدودية أو مراقبة نشاط التنظيمات الإرهابية في الداخل الليبي.

وتستهدف مصر من هذا المستوى أولاً الحفاظ على تأمين الشريط الحدودي، وهو ما لا يقتصر فقط على تأمين الحدود الغربية المصرية من الداخل المصري فقط، بل يمتد أيضاً لدرجة التأمين والتواجد العسكري في الداخل الليبي لدى حدوده الشرقية مع مصر. ثانياً العمل على منع تحول ليبيا إلى بؤرة جديدة لاستقطاب الإرهابيين والمتطرفين في المنطقة، خاصة في ظل الحسائر التي مني بها تنظيم داعش في كل من العراق وسوريا وخسارته لمساحات شاسعة كان يسيطر عليها جغرافياً، وهذان الدافعان على وجه التحديد كانا أحد أهم دوافع دعم مصر لخليفة حفتر وللجيش الوطني الليبي منذ انطلاق عملية الكرامة في ٢٠١٤، ويعد خليفة حفتر أحد أهم الأدوات التي تستخدمها مصر لترجمة أهدافها الأمنية في الداخل الليبي إلى واقع ملموس.

حيث يتشارك حفتر مع مصر في عداء التيار الإسلامي بالإضافة إلى قدرته على توفير الحد الأدنى من أمن الحدود لمصر في الشرق الليبي، وهو الدور الذي يظل الجيش الوطني

المصالح المصرية مع دول الخليج واستحالة وجود اتفاق وآلية لإعادة العلاقات المصرية الإيرانية في الوقت الحالي والمستقبل القريب.

٣. الخيار المزدوج والذي يتمثل في وجود موقف رسمي داعم للمواقف الخليجية مع وجود تقارب نوعي مع الجماعات الحوثية، ويعد هذا السيناريو هو الأقرب والأوقع من حيث تحقيقه لضمان المصالح المصرية في مضيق باب المندب مع عدم خسارة العلاقات الوثيقة المصرية-الخليجية ويفتح باب لعودة العلاقات أو على الأقل تفاهات مع إيران.

٣ - الأزمة الليبية:

اتسمت العلاقات المصرية-الليبية بتذبذبات كبيرة تراوحت ما بين الصعود والهبوط خلال الأربع أعوام الأولى منذ بداية الثورتين المصرية والليبية، وقد لعبت الأنظمة الحاكمة في كلا الدولتين خاصة القيادة السياسية حيث كانت العامل الأبرز في صعود وهبوط تلك العلاقة، وبالنسبة للدور المصري في حل الأزمة الليبية الداخلية فكانت مصر واضحة في اتباع سياسات عدم التدخل العسكري لحل الأزمة الليبية حيث كانت حريصة على إنهاء العنف والصراع الذي ساد الأوضاع بليبيا، حيث أكدت وزارة الخارجية المصرية في أكثر من بيان لها بأن مصر تبذل قصارى جهدها للحفاظ على وحدة الدولة الليبية، وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني واستعادة بناء مؤسسات الدولة والبعد عن القبيلية والطائفية.

وتشكل الأزمة الليبية خطراً مباشراً على الأمن القومي المصري بسبب التلاصق الجغرافي وتدهور الأوضاع الأمنية هناك مما ساعد على انتشار وزيادة عدد الجماعات الإرهابية خاصة من تنظيمي داعش والقاعدة، علاوة على انتشار الجريمة المنظمة من تجارة السلاح والمخدرات وعمليات الهجرة والانتقال للعناصر الإرهابية إلى الدول المجاورة، وهو ما ظهر في حادث الفرافرة في مصر حيث أثبتت التحريات أن المجموعة الإرهابية المنفذة للعملية آتية من ليبيا، ومن بعدها شهد الدور المصري تجاه الأزمة الليبية منحى أكثر عسكرية حيث نفذت مصر عدد من الضربات الجوية التي استفاد منها المشير خليفة حفتر كثيراً.

كما أن مصر تبنت دولياً قضية رفع حظر التسليح عن الجيش الوطني الليبي، وبالرغم من أن حظر التسليح لا يزال مفروضاً على الجيش الليبي، إلا أن الدولة المصرية دائماً ما تذكر في كل المحافل الدولية بضرورة رفع حظر التسليح عن الجيش الوطني الليبي، هذا بالإضافة إلى الدعم اللوجستي للجيش الوطني الليبي والمساعدة في إنشاء كلية عسكرية في

هي أن ليبيا باتت تمثل بؤرة لرعاية الإرهاب، وهو ما يشكل تهديداً للعالم ككل وليس فقط لمنطقة شمال أفريقيا، وبالتالي من الضروري رفع حظر التسليح عن الجيش الوطني الليبي نظراً لكونه الجهة الشرعية التي تمثل القوة العسكرية في ليبيا، والثالثة هي ضرورة اللجوء للتسوية السياسية في ليبيا، واستبعاد التوجهات التي تنادي بالتدخل العسكري في ليبيا، وهو ما قد يغير من موازين القوى في ليبيا التي باتت في صالح مصر في اللحظة الراهنة. ولكن إجمالاً، التحرك المصري بشأن ليبيا على المستوى الدولي قادر حتى الآن على خدمة المصالح والأهداف المصرية في الملف الليبي.

وعن مستقبل السياسات المصرية تجاه الأزمة الليبية فمن المتوقع أن تتخذ شكلاً من أحد السيناريوهات التالية:

١- السيناريو الأول يتعلق باحتمال فشل مصر في الحصول على الدعم الدولي لشن عملية موسعة جماعية داخل ليبيا، فإنه من المتوقع في إطار هذا السيناريو أن تستمر مصر بتوجيه ضربات عسكرية جوية ضد أهداف ليبية بدعم عربي لاسيما من الإمارات أو بدعم أوروبي على المستوى اللوجستي والمعنوي والاستخباراتي. وقد يؤدي هذا السيناريو بالمقابل إلى مزيد من عمليات استهداف العمالة المصرية بليبيا، هذا بالإضافة إلى استمرار عمليات التسلل وتهريب الأسلحة إلى الحدود المصرية الأمر الذي قد يؤدي في النهاية إلى التدخل البري لعدم جدوى الضربات الجوية في القضاء على الإرهاب على المدى الطويل.

٢- السيناريو الثاني يتعلق بنجاح مصر في تشكيل قوة تدخل عربية لمكافحة الإرهاب خاصة من دول الرباعي العربي ضد الإرهاب ويعزز هذا السيناريو خطاب الرئيس السيسي الذي أشار فيه لأهمية وجود مثل هذه القوة خاصة مع تزايد التهديدات التي تواجه الدول العربية، كما أشار الرئيس السيسي إلى عرض بعض الملوك والرؤساء المساعدة في العمليات العسكرية في ليبيا ضد الجماعات المسلحة هناك إلا أن البعض ربط هذه المساعدات بإمكانية تدخل مصر العسكري في الأزمة السورية والعراقية.

٣- السيناريو الثالث فهو أن تصادم الجهود المصرية لحل الأزمة الليبية مع جهود أمية وأفريقية تعمل على استعادة الحوار والحل السلمي في ليبيا وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى وجود ضغوط على مصر لإيقاف ضرباتها الجوية وضغوط على الأطراف الليبية للقبول بالمشاركة في الحوار والتوصل لحكومة وحدة وطنية أو حكومة إنقاذ وطني والإعداد لترتيب مرحلة انتقالية جديدة، ويعزز هذا السيناريو تصريحات مجموعة الخمس التي تضم الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا

الليبي يلعبه حتى الآن، كما أن الأفكار التي طرحها خليفة حفتر والمتعلقة بإعادة تأسيس وهيكله الجيش الوطني الليبي ومحاولة جعله جيشاً مؤسسياً يتسم بالمهنية لاقت استحساناً كبيراً من القيادة السياسية في مصر، والتي تؤمن بأن غياب هيكل الدولة في ليبيا هو السبب الرئيسي لما تمر به ليبيا من انقسام وعدم استقرار سياسي، ويعد دعم مصر لخليفة حفتر أحد أوجه الدور المصري تجاه الأزمة الليبية الذي يستهدف تمكين طرف لديه ما يكفي من مقومات ليصبح حليفاً للمصالح المصرية في الداخل الليبي.

والشكل الآخر للدور المصري تجاه الأزمة في ليبيا هو التعاون على المستوى الإقليمي من خلال تنظيم مصر لعدد من الاجتماعات لبحث سبل حل الأزمة الليبية وأبرز تلك الاجتماعات الاجتماع الذي أقيم في تونس في يوليو ٢٠١٤ والذي أفضى إلى تشكيل لجنتين أحدهما أمنية وتترأسها الجزائر والأخرى سياسية وتترأسها مصر، ويعد البعد الإقليمي أحد أهم أبعاد الدور المصري في الأزمة الليبية، وهناك عدد من الفاعلين في الملف الليبي يجب على مصر أن تستمر في التفاوض حول موقف كل منهم، وهو ما فعلته مصر بشكل مكثف بمجرد تولي الفريق محمود حجازي ملف ليبيا بتكليف مباشر من رئيس الجمهورية، وهو ما نتج عنه إنشاء «اللجنة الوطنية المعنية بليبيا»، والبدء في سلسلة من اللقاءات مع دول جوار ليبيا خاصة الجزائر، وتونس، حيث إن هذه الدول ليست فقط دولاً تمتلك مصالح حيوية في ليبيا، بل هي أكثر دول تمتلك نفوذاً في الداخل الليبي من خلال التواصل المستمر مع مختلف الأطراف التي ترعى مصالح هذه الدول، هذا بخلاف أن الثقل السياسي والعسكري (خاصة لكل من مصر والجزائر) يجعل من هذه الدول الثلاث أحد مداخل المجتمع الدولي للملف الليبي بشكل عام، فمن الصعب أن تجد تحركات دولية خاصة بالشأن الليبي بدون تنسيق مع هذه الدول الثلاث. وبالتالي، كان من الضروري أن تتحرك مصر من أجل التنسيق مع الدول الثلاث.

وننتج عن الخلاف المصري الجزائري حول تفعيل اتفاق الصخيرات حالة الانسداد السياسي والتي أدت إلى عدم تفعيله حتى يومنا هذا، وحرصت مصر دولياً على أن تتخذ موقفاً رسمياً داعماً لجهود الأمم المتحدة المتعلقة بالمصالحة والحوار والتسوية، حيث تحاول مصر على المستوى الدولي أن ترسل ثلاث رسائل رئيسية فيما يتعلق بالشأن الليبي، الأولى هي أن المؤسسات الرسمية هي فقط التي تحظى بالشرعية داخل ليبيا، وبالتالي فالجيش الوطني الليبي هو الجهة العسكرية الشرعية التي تمثل الدولة الليبية، والثانية

توجهات السياسة الخارجية المصرية

بتشكيل مجموعات task forces من كافة المراكز البحثية تجتمع بشكل دوري لبحث تطورات ومآلات الأزمات العربية المختلفة ووضع سيناريوهات لحلول لها.

• لا بد أن تعكف وزارة الخارجية المصرية على تدشين مؤتمرات مع كافة الخبراء وأساتذة العلوم السياسية بغرض وضع استراتيجية خاصة للسياسة الخارجية المصرية خلال الفترة المقبلة.

• دعم أفكار إنشاء منظومات الإنذار المبكر بالتعاون مع دول الرباعي العربي ضد الإرهاب بهدف الوقاية من اندلاع أعمال عنف أو إرهاب في الدول التي يمكن أن تنتقل إليها عدوى الصراعات.

• استحداث لجان عمل نوعية داخل ديوان الوزارة خاصة بتحليل ودراسة أنماط الصراعات العربية ومحاوله حلها.

• اعتماد مسارات الدبلوماسية الثلاث المسار المباشر والمسار الثاني، والمسار واحد ونصف لتعزيز الحضور في المناقشات الدولية والإقليمية الرسمية وغير الرسمية حول الصراعات داخل الدول العربية.

والمملكة المتحدة وألمانيا حول الأزمة الليبية سواء على هامش اجتماعات مجلس الأمن الدولي أو في اجتماعات واشنطن لمكافحة التطرف والتي يدور فيها الحديث حول إيجاد حل سلمي للأزمة الليبية.

في المجمل، استطاعت مصر أن تؤسس لنفسها سياسة خارجية مستقلة إلى حد ما وتمكنت من خلال اعتمادها على الانفتاح على العالم من استعادة بعضاً من المكانة على الساحة الإقليمية والدولية وفقاً لسياسة تجمع بين الخصوصية والاندماج حيث عملت مصر من خلال تلك الاستراتيجية على مساعدة الدول العربية على تخطي أزماتها بما يحقق مصالحها ولتعزيز هذه السياسة بما فيها الدور المصري واستمراره لا بد من أن تتخذ مصر عدة إجراءات يمكن إجمالها في النقاط التالية:

• لا بد أن تقيم الخارجية المصرية مركز أبحاث خاص بالشئون الخارجية على غرار مركز Council on Foreign Relations الأمريكي يكون لديه مهمتين أساسيتين الأولى توظيف مجموعة من الكفاءات المتخصصة في ملفات السياسة الخارجية لكي يعملوا على تطوير أفكار ومبادرات عربية خالصة لحل مثل هذه الصراعات وتتعلق المهمة الثانية